

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

Date	13 March 2025	13 مارس 2025	التاريخ
Circular No.	MOEC/AML/001/2025	MOEC/AML/001/2025	تعميم رقم
Subject	Circular No. (1) of 2025 on updating the list of High Risk Countries / Jurisdictions subject to a Call for Action, and list of Countries / Jurisdictions under Increased Monitoring, and update the counter-measures to be applied by Designated Non-Financial Business & Professions (DNFBPs)	تعميم رقم (1) لسنة 2025 بشأن تحديث قائمة الدول عالية المخاطر، وقائمة الدول التي تخضع لمراقبة مشددة، وتحديث التدابير المضادة الواجب تطبيقها من قبل منشآت الأعمال والمهنة غير المالية المحددة.	الموضوع
To	<ul style="list-style-type: none"> Real estate brokers and agents. Dealers of precious metals and precious stones. Auditing or accounting firms. Corporate services providers. 	<ul style="list-style-type: none"> الوسطاء والوكلاء العقاريين. تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. شركات التدقيق أو المحاسبة. مزودو خدمات الشركات. 	إلى

Reference to article 12 of Federal Decree Law No. 20 of 2018 on Anti-Money Laundering , and Combating the Financing of Terrorism and the Financing of illegal organizations and its amendments regarding the competences of National Committee for Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations,

And with reference to Article 22 of the Cabinet Decision No.10 of 2019 (as amended by Cabinet Resolution No (24) of 2022) Concerning the Implementing Regulation of Decree Law No. 20 of 2018 on Anti-Money Laundering , and Combating the Financing of Terrorism and the Financing of illegal organizations and its amendments , which states:

- 1- Financial Institutions and DNFBPs shall apply enhanced due diligence measures in proportion to the degree of risk that may arise from business relationships or transactions with a natural or legal person from the countries that the Committee identifies as high risk or countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems.
- 2- Financial institutions and DNFBPs shall apply countermeasures and any other measures requested by the Regulatory Authorities on their own or on the basis of what the Committee

بالإشارة الى المادة 12 من المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وتعديلاته فيما يخص اختصاصات اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

والمادة رقم 22 من قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2019 (المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022) في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة وتعديلاته، والتي تنص على التالي:

- 1- يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة بالتناسب مع درجة المخاطر التي قد تنشأ من علاقات عمل أو عمليات مع شخص طبيعي أو اعتباري من الدول التي تحددها اللجنة بأنها عالية المخاطر أو الدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2- يجب على المنشآت المالية والأعمال والمهنة غير المالية المحددة تطبيق التدابير المضادة وأي تدابير أخرى تطلبها الجهات الرقابية من تلقاء نفسها أو بناء على ما تحدده اللجنة فيما يتعلق بالدول عالية المخاطر والدول التي تعاني أوجه ضعف في أنظمة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

determines with regard to high risk countries and countries that suffer from weaknesses in AML/CFT systems.

And to Circular No. (4) of 2024 regarding Update the list of High Risk Jurisdictions subject to a Call for Action and list of Jurisdictions under Increased Monitoring, and update the counter-measures to be applied by Designated Non-Financial Business & Professions (DNFBPs).

All DNFBPs are required to verify and review the lists and information issued by the Financial Action Task Force (FATF) and the National Committee for Combating Money Laundering and the Financing of Terrorism and Illegal Organizations, as amended and current at that time, on a regular basis, and shall take such lists and information into account when establishing and implementing the required countermeasures and/or enhanced due diligence measures, as appropriate, and proportionate to the level of risks. DNFBPs are also required to re-evaluate the implementation of due diligence measures consistent with the degree of risks, in respect of countries whose names have been removed from those lists by the FATF.

Enhanced Due Diligence and Countermeasures for Jurisdictions on the Blacklist

1- Enhanced Due Diligence Measures:

All Financial Businesses and Professions (DNFBPs), and shall apply enhanced due diligence measures to all business relationships and transactions involving jurisdictions on the Blacklist. This includes transactions with natural persons, legal entities, and those acting on their behalf.

2- Internal Reporting and Suspicious Transaction Reporting:

والتعميم رقم (4) لسنة 2024 بشأن تحديث قائمة الدول عالية المخاطر، وقائمة الدول التي تخضع لمراقبة مشددة، وتحديث التدابير المضادة الواجب تطبيقها من قبل منشآت الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

يجب على كافة منشآت الأعمال والمهن غير المالية المحددة التحقق من القوائم والمعلومات المعلنة من قبل مجموعة العمل المالي (مجموعة فاتف) واللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتنظيمات غير المشروعة، حسبما يتم تعديلها وتكون سارية في ذلك الوقت، ومراجعتها بشكل منتظم، وأخذها في الاعتبار عند وضع وتطبيق التدابير المضادة وتدابير العناية الواجبة المعززة المطلوبة بحسب الأحوال وبما يتناسب مع مستوى المخاطر. كما يجب أن تقوم منشآت الأعمال والمهن غير المالية المحددة بإعادة تقييم اتخاذ تدابير العناية الواجبة على نحو يتوافق مع درجة المخاطر فيما يتعلق بالدول التي تم حذف أسماءها من تلك القوائم من قبل مجموعة فاتف.

التدابير المعززة والعقوبات للدول المدرجة ضمن القائمة السوداء

1 - تدابير العناية الواجبة المعززة:

يتعين على كافة منشآت الأعمال والمهن غير المالية المحددة تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة على جميع العلاقات والمعاملات التجارية التي تشمل الدول المدرجة على القائمة السوداء.

2 - الإبلاغ الداخلي والتقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة:

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

- All DNFBPs, must comply with internal reporting mechanisms for monitoring transactions and activities related to jurisdictions on the Blacklist.
- They must submit Suspicious Transaction Reports (STRs) to the Financial Intelligence Unit (FIU) when necessary, using the existing GoAML templates for High-Risk Jurisdiction and High-Risk Jurisdiction Activity reports.

3-Prohibition on Third-Party Reliance:

All DNFBPs, are prohibited from relying on third parties located in jurisdictions on the Black List to perform customer due diligence procedures

4-Compliance with Targeted Financial Sanctions (TFS):

- Regulatory authorities must remind all supervised entities, including DNFBPs, of their obligation to comply with targeted financial sanctions (TFS) in accordance with United Nations Security Council resolutions and Cabinet Decision No. (74) of 2020.
- This ensures the protection of the UAE's financial and non-financial sectors from money laundering, terrorist financing, and the financing of the proliferation of weapons of mass destruction.

5- Enforcement and Legal Consequences:

- All supervisory authorities in the UAE shall take legal action against DNFBPs, including their directors and senior management, if they fail to implement the measures outlined in this decision.

- يجب على كافة منشآت الأعمال والمهين غير المالية المحددة الالتزام بأنظمة الإبلاغ لداخلي لمراقبة المعاملات والأنشطة المرتبطة بالدول المدرجة على قائمة السوداء.
- كما يتعين عليهم تقديم تقارير المعاملات المشبوهة الى وحدة المعاملات المالية عند الضرورة باستخدام النظام الإلكتروني للإبلاغ عن غسل الأموال المتعلقة بتقارير الدول عالية المخاطر وأنشطة الدول عالية المخاطر.

3 - حظر الاعتماد على أطراف ثالثة:

يحظر على كافة منشآت الأعمال والمهين غير المالية المحددة الاعتماد على أطراف ثالثة موجودة في الدول المدرجة على قائمة السوداء لتنفيذ إجراءات العناية الواجبة للعملاء.

4 - الامتثال للعقوبات المالية المستهدفة:

- على الجهات الرقابية تذكير كافة الجهات الخاضعة لإشرافها، بما في ذلك الاعمال والمهين الغير مالية المحددة بضرورة الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة ووفقا لقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وقرار مجلس الوزراء رقم (74) لسنة 2020.
- يضمن ذلك حماية القطاعات الغير مالية في الدولة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

5- انفاذ العقوبات والعواقب القانونية:

يتعين على جميع الجهات الرقابية في الدولة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الاعمال والمهين الغير مالية، بما في ذلك المسؤولين التنفيذيين والإدارة العليا، في حال عدم تنفيذ التدابير الواردة في هذا القرار.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY



الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

Countries Under Increased Monitoring & Counter Measures:

<https://namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/countries-under-increased-monitoring/>

High Risk Countries & Counter Measures:

<https://namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/high-risk-countries/>

رابط الدول الخاضعة للمراقبة الشديدة والتدابير المضادة:

<https://namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/countries-under-increased-monitoring/>

رابط الدول عالية المخاطر والتدابير المضادة:

<https://namlcftc.gov.ae/en/more/jurisdictions/high-risk-countries/>

Yours faithfully

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

المستشار/ سالم احمد الطنيجي
مدير إدارة مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

Counselor / Salem Ahmed Alteneiji

Director of Anti-Money Laundering and Terrorist Financing Department